سلطنة حرف

للسلطتين.. الكويت أولاً

طارق بورسلي
gstmb123@hotmail.com

سيراً على نهج الممارسة الديموقراطية السياسية في الكويت نحو انتخاب المجالس التشريعية، أجريت الانتخابات النيابية لمجلس الأمة الكويتي في 2020/12/5 في موعدها المقرر محفوفة بالجهود الحكومية مجتمعة ومشكورة، تحت إشراف وزارات الداخلية والصحة والدفاع، حيث تم الاقتراع في الوقت المحدد والإقبال كان أكثر من المتوقع في ظل مخاوف الإصابة بـ«كوفيد-19».

من حيث نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي 2020 فقد دخل بعضوية المجلس إلى قبة عبدالله السالم 31 نائبا جديدا، مع غياب العنصر النسائي من مشهد الفوز، بينما رجع إلى المجلس 19 وجها نيابيا قديما لممارسة العملية الديموقراطية، وبذلك فقد بلغت نسبة التغيير في تركيبة المجلس 62٪، وتنتظر الفائزين مسؤولية حمل أمانة العمل على الانتهاء من الملفات العالقة التي قد تكون ما زالت طي الأدراج منذ مجلسين سابقين أو أكثر وإقرار الحكومة الإلكترونية.

واللافت أن المجلس المنتخب يتمتع أعضاؤه الجدد بكفاءات علمية عالية ما يبشرنا بأن هناك أمل في دفع عملية التشريع السياسي إلى الأمام، ما يؤدي إلى فتح آفاق جديدة لدفع عجلة التنمية المستدامة، وإصلاح ما أفسدته التشريعات السابقة المنقوصة من وجهة نظر المواطنين والتي لم تحقق سقف الطموح الشعبي المطلوب وحاجات المواطن الحياتية من الخدمات ومستقبل الأجيال.

وتدخل الحركة الدستورية «حدس» على خط التمثيل النيابي بأغلبية، ما يجعلنا نتساءل، ما أولويات الحركة الدستورية في المجلس الجديد، لاسيما أن (قانون العفو الخاص والشامل) مطلب الأغلبية المعارضة، وهو بيد صاحب الأمر سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله ورعاه.

وبدوري، أبارك للفائزين بعضوية مجلس الأمة الكويتي من الأعضاء القدامى والجدد، وأقول: «الكويت أولا».. إنها أمانة بأعناقكم وننتظر منكم الكثير من الإصلاحات وتحقيق طموحات المواطنين والدفع باقتصاد الكويت إلى الأمام لتحقيق دولة الرفاه والنأي بالكويت عن الأجندات الخارجية التي هددت أمن واستقرار دول المنطقة.

ثم تلتها استقالة الحكومة التي تقدم بها سمو الشيخ صباح الخالد إلى صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله ورعاه، ما يعني أن الأمل معقود في المستقبل القريب على مد جسور التعاون بين الحكومة الجديدة والسلطة التشريعية بأعضائها الخمسين، وكانت حكومة الشيخ صباح الخالد، حكومة إدارة الأزمات في ظل جائحة الوباء العالمي (كورونا ـ كوفيد 19)، حيث تمثلت حكومة صاحب الثوب النظيف بالنهوض من الكبوة الحكومية وتطبيق القرارات الحاسمة في محاسبة الفاسدين وتقويض دائرة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، لذلك يرفع المواطن اليوم سقف آماله بالتعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأقول للسلطتين.. الكويت أولا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحرف 29

عودة مجلس 2008 والحل المرتقب

ذعار الرشيدي
waha2waha2waha@hotmail.com

هذا المجلس بتركيبته المتنوعة ونكهته السياسية المختلطة والممزوج بنفس معارض مدفوع من الناس سيكون شبيها لمجلسي 2008 و2009، وأعتقد انه سيكون أقرب شكلا لـ 2008 حيث الحضور المعارض بينما سيكون أقرب أداء إلى مجلس 2009.

□ □ □

عودة النفس المعارض أو المعترض شيء طيب وصحي للحياة السياسية واثر ذلك سيكون جيدا حتى على الحياة العامة للمواطنين، أقلها أن هذا المجلس سيكون درعا راقيا ضد أي قوانين إصلاح اقتصادية تريد منها الحكومة الانقضاض على جيب المواطن سواء بالضرائب او رفع الرسوم أو رفع جزء من الدعوم أو رفع أسعار الكهرباء والمياه مرة أخرى، وهذا لن يحصل ولن يمر اي قانون من هذا الباب في ظل وجود هذا المجلس على الأقل من خلال قياس مدى النفس التعددي المعارض لأي إجراءات حكومية من هذا النوع من قبل الأعضاء الذين اعلنوا ذلك الرفض صراحة في ندواتهم وبرامجهم.

□ □ □

نعم سيكون الأعضاء تحت ضغط شعبي كبير عند مواجهة مشاريع تلك القوانين الحكومية المرتقبة للإصلاح الاقتصادي وهذا شيء طيب بل هذا هو الوضع الطبيعي ان تكون الرقابة الشعبية حاضرة وبقوة من خارج قبة عبدالله السالم على أداء أعضاء مجلس الأمة الذين يمثلون الرقابة الشعبية الدستورية تحت قبة عبدالله السالم.

□ □ □

التشكيل المرتقب للحكومة الجديدة سيكون مفتاح سر استمرارية المجلس او حله بسبب الصدام الحكومي النيابي المرتقب حال مثلا عودة أو توزير وزراء يعتبرهم بعض الاعضاء الجدد «وزراء مؤزمين»، وسيكون الحكم على العلاقة بين السلطتين بعد ظهور التشكيل الحكومي، بعدها نعرف وين رايحين، ويمكن الإجابة عن سؤال: هل سيستمر المجلس أم يكون مصيره كمصير مجلس 2008 الذي لم يستمر سوى 9 أشهر؟

□ □ □

توضيح الواضح: ذكرت وقبل 6 أشهر أن نسبة التغيير في المجلس القادم ستصل إلى 70٪ وصدق ظني، والتغيير أعتقد أنه الأفضل للخروج من صورة مجلسي 2013 و2016 اللذين يعتبران الأسوأ في الحياة البرلمانية كلها.

□ □ □

توضيح الأوضح: أعتقد ان مجلسي 2013 و2016 كانا أسوأ من المجلس الوطني 1990.

□ □ □

توضيح لازم: الزميل الصحافي رشيد الفعم كان بحق الأفضل في تقديم التحليل السياسي للمشهد الانتخابي طوال الانتخابات الماضية سواء في حضوره المتلفز أو تغريداته، فكان الأقرب إلى الصواب فيما يطرح والأكثر دقة والأعمق معلومة.

للحديث بقايا.

هندس

مرحلة رجال الدولة

م.طارق جمال الدرباس
@Al _ Derbass
Tariq@Taqatyouth.com

وحتى وقت كتابة هذا المقال، لم يتم اختيار رئيس الحكومة، ولكن نأمل بوجود سمو الشيخ صباح الخالد رئيسا للحكومة الجديدة، لاستكمال ما بدأه بالأمس.

وها نحن مقبلون على مرحلة حساسة جدا تحمل في طياتها ملفات مهمة يجب حسمها وإصلاحها ولا تحتمل التأجيل.

فنحن اليوم بأمسّ الحاجة إلى رجال ونساء دولة على قدر عال من المسؤولية والقدرة على الإصلاح.

الشعب الكويتي يترقب بتفاؤل التشكيل الحكومي بوجود الوزير القوي الأمين، الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن نصب عينيه والجريء في اتخاذ القرار لتحقيق إنجاز ملموس يشعر به المواطن.

الشعب بحاجة إلى رجالات دولة تعمل بروح وقلب وفريق واحد يتعاونون للارتقاء بهذا الوطن وحل مشاكله وأفراح شعبه.

فكما أحسن الشعب الاختيار في انتخابات مجلس 2020، جاء الآن دور السلطة لاختيار رجالات دولة تقود حكومة الكويت نحو التنمية والإصلاح.

صوت الشعب

د.عادل رضا

المسؤولية الإعلامية المطلوبة

الكويتيون قالوا كلمتهم وأرسلوا رسالتهم من خلال تصويتهم للبرلمان الجديد، وفي تحليل الواقع السياسي الكويتي الحالي، لدينا كثير عن هذه التجربة ولكن بجزئية الإعلام تحديدا:

الإعلام مسؤولية وهو انطلاقة لصناعة رأي محترم من هنا أو نشر انحرافات من هناك أو الترويج لما يمثل خطرا على الفرد والمجتمع، ولهذا تعد أهميته مضاعفة، لاسيما مع انتشار وسائل التواصل.

للأسف، ما كان يتم طرحه في وسائل الإعلام قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة من استخدام التقسيمات الاجتماعية من أصول أو انتماءات عائلية أو ارتباطات دينية وراثية كأساس للتصويت والترشح كان يشكل انحرافا واضحا عن المسؤولية الإعلامية المطلوبة، في حين أن ذلك إذا طرح في بلدان أخرى، خاصة من البلدان المتقدمة، يتم اعتباره جناية وضربا للسلم الأهلي.

هذا الانحراف الإعلامي رد عليه الشعب الكويتي وأسقطه عبر تصويته «الوطني» الأخير والذي تجاوز كل هذه الانحرافات الإعلامية وشذوذ الطرح الشخصي من هنا أو الادعاءات الفردية من هناك، على أنهم يقرأون الساحة السياسية او يحللونها من باب ادعاء السيطرة والمعرفة!

وللأسف الشديد، هناك من لا يخجل من عمل أي شيء من أجل المال، وأيضا هناك من يعيش عقدة الكراهية والرغبة في نشر التفرقة والفتنة لعُقد شخصية أو حالة من الشر الذاتية، لذلك قلنا عن هذا الكلام التقسيمي انه انحراف وشذوذ إعلامي.

ومن الخطأ نقل مثل هذا الكلام المنحرف إلى منابر الإعلام، والشعب الكويتي رد عليهم وقال كلمته وأخرس كل هذه الترهات ونتائج التصويت شاهدة والأرقام لا تكذب ولا تتجمل.

من هنا يجب المطالبة بتجريم مثل هذا الطرح قانونيا، لما يمثله من أضرار على السلم الاجتماعي والأهلي.

وهذه مسؤولية الحكومة والبرلمان الجديد.

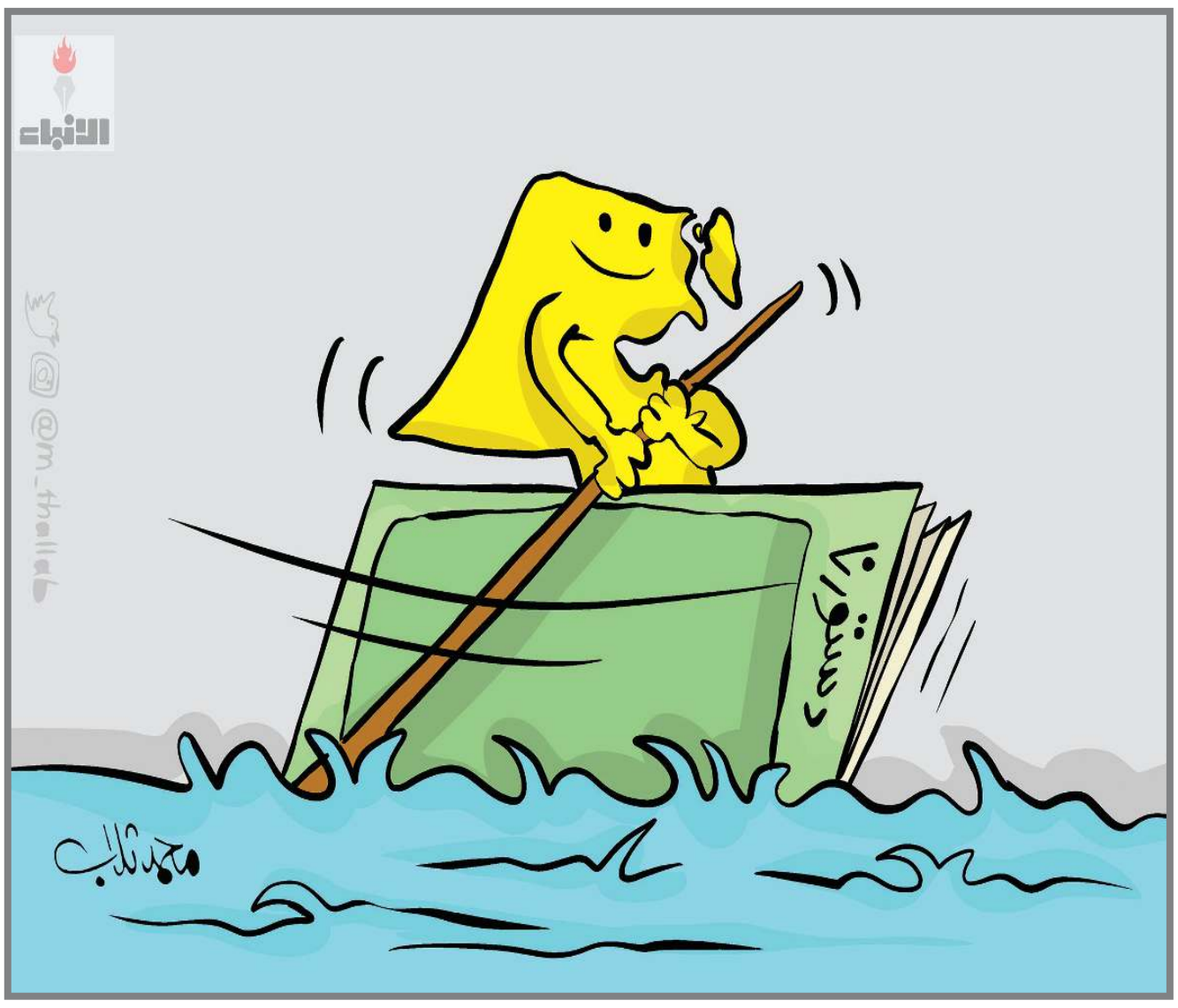

عماريات

«الستين» يظلم الحرفيين الوافدين ومعهم بيل غيتس!

د. ناصر أحمد العمار

نشرت الزميلة «القبس» في عددها رقم (16955) الصادر في يوم الثلاثاء الموافق 2020/11/24 موضوعا في صدر صفحتها الأولى تحت عنوان «الستين» يظلم الحرفيين، أختصر أهم ما جاء فيه: إن قرار حظر العمل على من بلغ 60 عاما من الوافدين، ارتسمت حوله علامات استفهام كبيرة لما سيترتب على هذا القرار من تبعات اقتصادية سلبية قد تتضرر كثيرا كونها ستفتقد خبرات ساهمت ومازالت في نجاحها ونقل معرفتها وخبراتها المتراكمة للأجيال المتعاقبة.

إن هذا القرار مجحف بحق فئة أفنت عمرها في البلاد، ويصور الكويت كأنها دولة تتدخل في شؤون القطاع الخاص وتقيد حريته، وتفرغه من الخبرات المطلوبة.

وحول رأي غرفة التجارة والصناعة فقد ذكر رئيسها محمد الصقر أن قمة عطاء الإنسان في المرحلة العمرية ما بين الـ 60 و70 عاما، وأن العديد من المهن ليست بحاجة إلى شهادة جامعية، ومزاولها كلما تقدم في العمر تمرس فيها وأتقنها وأصبح خبيرا فيها.

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد أصحاب الفنادق الكويتية غازي النفيسي إن عدم تجديد إذن العمل لمن بلغ 60 عاما يعد قرارا «غير سديد»، مبينا أن هناك دولا أخرى تدفع أموالا لاستقطابها للعمل لديها، وأن خبراتهم لا تشترى بالمال. وزاد: غالبية القطاعات التجارية في الكويت تطالب بوضع استثناءات لبعض الشرائح، وأن أصحاب الأعمال ليس لديهم أي مانع بأن يقوموا بدفع رسوم إضافية للدولة وتأمين صحي خاص ومميز لهذه الفئة من الموظفين.

أما عضو المجلس الأعلى للتخطيط ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الأسبق علي البدر فذكر أن الأصل هو ترك حرية اختيار العاملين لصاحب العمل، وأن الخبرة والتمرس والإبداع هي الركن الأساسي في اختيار المرشحين للعمل واستمرارهم وليس الشهادة الجامعية، وأن معظم العاملين فيها يستمرون في الإبداع في أعمالهم إلى ما بعد الستين. مصادر حكومية طرحت حلولاً منها: فرض تأمين صحي وفق معايير عالية لمن يتجاوز الستين مع ربط التمديد بموافقة صاحب العمل، ووقف استقدام العمالة ممن تجاوز الستين في عدد من المهن، بالإضافة إلى تقديم أصحاب العمل تعهدا في حالة الاستغناء عن الموظف أو وصوله إلى مرحلة التقاعد خلال فترة تجاوزه الستين عاما الالتزام بإنهاء إقامته، مع ربط التجديد بسنوات الخبرة التي قضاها في نفس القطاع والشركة التي يعمل فيها داخل الكويت.

وأشار الخبر إلى أن هناك عدة أسباب رئيسية تفرض على الحكومة وقف العمل بهذا القرار منها: أن تشغيل بعض القطاعات الاقتصادية يحتاج إلى عدد كبير من العمالة وليس إلى الآلات والمعدات. وأن عددا كبيرا من المهن يعتمد بالدرجة الأولى على الخبرة الطويلة، وأن المديرين العامين في بعض القطاعات وصلوا إلى مناصب عليا لخبرتهم الطويلة، كذلك فإن بعض المهن لا يقبل عليها المواطن الكويتي، ولا تجيدها العمالة الوافدة المتوسطة العمر. وبذلك يكون تطبيق هذا القرار يعني الاستغناء عن عدد كبير جدا من الموظفين الأكفاء وبالتالي حدوث تراجع وتقصير في عمليات التشغيل. مع صعوبة استقطاب العمالة الوطنية للعمل في بعض المهن في القطاع الخاص.

فعاليات اقتصادية كويتية ذكرت أن كثيرا من العمالة (بوستين) عاما منتجة، وسجلها المهني والجنائي نظيف، فلا يُستغرب استمرارهم في البلاد ولديهم أسر وأبناء وعاشوا بين الكويتيين أكثر من معيشتهم في بلدانهم فهم يستحقون التكريم، لافتين إلى أنه لو كان بيل غيتس من المقيمين في الكويت، فبموجب هذا القرار سيتم ترحيله!

أكتفي بهذه السطور التي تعزز ما سطره قلمي في المقالات السابقة عن ذات الموضوع وأهمية مراجعة قرار ترحيل (بو ستين).

خارج الصندوق

التطاول الحجري والإنجاز البشري

بدر سعيد الفيلكاوي

اليابان عبارة عن شظايا من الجزر الزلزالية أغلبها جبلية غير قابلة للزراعة والسكن، تعبر عليها العواصف بشكل دوري، بينما الوطن العربي عبارة عن سهول فيه أراض زراعية قادرة على تغذية العالم كله وليس فقط الوطن العربي، وهي مساحة لا تتعرض للزلازل إلا ما ندر، ناهيك عن أن مساحة اليابان تعادل صغريات الدول العربية، أما بالنسبة لتعداد السكان فاليابانيون قليلون مقارنة بالعرب فهو لا يتجاوز 126 مليونا، نسبة كبيرة منهم من كبار السن، بينما الدول العربية فتعداد سكانها 377 مليونا، 32٪ منهم من فئة الشباب، واليابان لا توجد بها موارد طبيعية تذكر، بينما الدول العربية غنية بكل أنواع الموارد.

القارئ للمعلومات أعلاه دون أن يعرف الطرفين سيتوقع حتما أن كفة الدول العربية هي الراجحة، بينما الواقع أن الدول العربية بكل مواردها الطبيعية ومصانعها ومزارعها تقارب نصف الناتج القومي الياباني، فحسب الإحصائيات المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2020 هو 2,8 تريليون دولار، بينما كان الناتج الياباني في عام 2019 هو 5,2 تريليونات دولار.

لا شك أن هناك العديد من المصاعب التي واجهتها اليابان للوصول الى هذا الناتج، بينما نحن وصلنا الى هذا الناتج عن طريق تصدير الثروات، فيكاد لا يكون لدينا من المصانع العالمية، إلا محاولات هنا وهناك أغلبها ينتهي بالفشل.

أسباب هذا التباين بين الطرفين العربي والياباني له تفاسير كثيرة، لكن كل الأسباب الرئيسية تندرج تحت أن اليابان اعتمدت على العنصر البشري فأصبح هو الثروة المتجددة التي لا تنضب، بينما الجانب العربي اهتم بالثروات الطبيعية والتطور العمراني، لذلك العمران الذي تجده هناك متواضعا جدا بالنسبة للعمران هنا، فنحن نتفاخر بالتطاول الحجري وهم يفتخرون بالإنجاز البشري.

بعد الفصلة

عبدالحميد مبارك المضاحكة
amalmudahka@gmail.com

رد التحية

أراد أهل الكويت إيصال عدة رسائل من خلال نتائج انتخابات 2020، ولعل أبرزها أنهم على أتم الاستعداد لتلبية نداء الوطن رغم أنف «كورونا».

الرجال والنساء من كبار سن وشباب، تحدوا كورونا، ووقفوا تحت الأمطار لساعات كي يوصلوا رسالتهم للجميع، وليعبروا عن إرادتهم الحرة.

وتغير أكثر من 30 نائبا سابقا، بأكبر وأسرع وأشمل عملية تغيير وإزاحة برلمانية.

وكان من الخاسرين نواب مخضرمون لم يتوقع أحد من المراقبين أو الإحصائيين تخليهم عن كراسيهم إلى الأبد.

ومنهم من كان وسيلة وعصا وأداة في يد غيره، يضرب بها من يشاء من خصومه، وتشهد عليها الممارسات غير المقبولة داخل قبة عبدالله السالم.

ومنهم من كان يؤيد القرارات الحكومية في كل شاردة وواردة حتى لو كانت تضرب المواطن والوطن.

الزبدة، وضع الشعب خطاً لإنهاء كل ذلك العبث، فليس لدينا وقت نضيعه، أمامنا قضايا لا تحتمل التسويف والتأخير والتأجيل أو أن تكون محلا للصفقات السياسية الوقتية.

العفو عن المهجرين والمغردين، وتعديل النظام الانتخابي الذي يشمل عدد الأصوات وتقسيم الدوائر، والدين العام والإصلاح الاقتصادي.

تلك استحقاقات لا يمكن التلكؤ والتردد في إقرارها في الشهور الأولى لمجلس 2020.

أهل الكويت حددوا المسار، وقالوا كلمتهم وأصدروا حكمهم النهائي برفض كل هؤلاء، فأبوهم وبدلوهم وأسقطوهم.

والآن الشعب قد قام بالتحية، فهل يرد عليه بأحسن منها؟!

بنشوف!

دعوة للتفكير

«كوتا» للمرأة في البرلمان

صقر الغيلاني
@SaqerG

انتهت انتخابات مجلس الأمة 2020 وسط تغيير في النواب السابقين بنسبة 60٪ ما يبين رغبة الشعب في رفضهم لأداء النواب السابقين وعدم الرضا عنهم، حيث كانت أحد أبرز مخرجات مجلس 2016 تراجع الحريات وتفشي الفساد.

وبالرغم من فوز عدة مرشحين في انتخابات تشاورية مسبقة إلا أن عددا منهم لم يحالفه الحظ بالفوز في كرسي البرلمان الأمر الذي يبين أن هناك تغييرا في سلوك العديد من القبليين وانفرادهم باختياراتهم لممثليهم وسط قناعاتهم بعيدا عن السلوك الجماعي المتبع واختيار ما يمثل القبيلة دون ما يمثل قناعاتهم الشخصية. وحتى النواب الذين نجحوا لفترة طويلة بعدة مجالس أمة وكان فوزهم كل مجلس أمرا مسلماً به وفوجئوا بعدم فوزهم في هذا المجلس رغم التزامهم بخدمة المواطنين طوال هذه السنوات عن طريق المعاملات.

بالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية نوعا ما، إلا انه ما زال تمثيل المرأة في البرلمان أما ضعيف او معدوم مثلما حصل بالأمس، حيث لم تنجح أي من الـ 33 مرشحة للبرلمان بالرغم من مؤهلاتهم وسيرهم الذاتية وأيضا نشاط بعضهم البارز في عدة مجالات.

تسري معتقدات خاطئة أنه تم إعطاء فرص متساوية للذكور والإناث، والناخبون يحددون من يريدون إيصاله للبرلمان ولكن في الحقيقة هناك عدة أمور توضح لماذا لا تستطيع المرأة الوصول الى المجلس مثل فارق خبرة المرأة أمام الرجل في العمل البرلماني، حيث تم إعطاء المرأة حقوقها السياسية في عام 2005، أمام الرجل الذي يمارس العمل البرلماني منذ تأسيس المجلس ما أثر ذلك على ثقة الناخبين بالرجال. كما ان النساء يعملن كمرشحات مستقلات بعكس بعض الرجال المدعومين من القبائل او التيارات الإسلامية او غيرها التي تدعم دائما الرجل، فمثلا لا توجد تشاوريات كانت بها أحد النساء كمرشحة مدعومة.

تكمن المشكلة الأساسية في الاعتقاد بأن المرأة أدنى من الرجل مكانة سواء اجتماعيا او مهنيا وقد كان هذا نتاج موروث اجتماعي وديني عبر مجتمعات عدة ومن الصعب تغييره، إلا أن التجارب عبر التاريخ أثبتت نجاح المرأة في عدة مجالات بل وتفوقت على الرجل ما دحضت هذه الأفكار البالية، ولكن ليست المسألة هنا مسألة تفضيل حول الأداء بل هي مسألة حقوق يجب أن تعطى من أجل تحقيق المساواة، ولكن بسبب الممارسات الحالية والأفكار المتوارثة، لن تحصل المرأة على فرصتها في السياسة إلا بتطبيق نظام «الكوتا» بتحديد كراسي للنساء ما سيغير هذه الممارسات ويؤمن المساواة لهن.